

النقد النحوي في الألفاظ المنبئية عند البعلبي (ت-٧٠٩هـ) في كتاب الفاخر في شرح جمل عبد القاهر

دراسة وصفية تحليلية

الباحثة: هديل راضي هاشم

أ.د. منى يوسف حسين

جامعة بابل / كلية الآداب - قسم اللغة العربية

**Grammar Criticism in almabna issues at AL-Baelii(T-709H) in his
book luxury in description sentences Abdulqadir**

descriptive analytical study

Researcher: Hadil radi hashim

prof. Dr. Muna Youssif Hussian

University of Babylon / College of Arts / Department of Arabic Language

hadeel.hashem.arth90@student.uobabylon.e

Abstract:

Al-Fakher's book is one of the books on which grammatical criticism dominated, as the grammatical material was characterized by the richness of critical judgments, its depth and breadth, in addition to the fact that the thought of Al-Baali was distinguished by the scientific inventory, its reliance on the scholars of the visual and kufic schools, and he did not adhere to them, but mentioned other scholars outside the scope of the two schools. On the Qur'anic texts and poetic texts in the rooting of the grammatical rule and in demonstrating the validity of his criticism of it, he was familiar with the terminology of the grammarians through which they referred to the weakness of the rule and its lack of strength or rejection, including (abnormal, rare, necessity, few) and others. Abd al-Qaher al-Jurjani then explained what he said, and he always mentioned him by saying (he said, may God have mercy on him).

Keywords: Al-Baali, the luxurious, the lack of reward in terms of how, the scarcity of attachment, he came and sat in sight, perhaps the first.

المخلص:

يعدُّ كتاب الفاخر من الكتب التي سيطرَ النقد النحوي عليها، فقد انمازت فيه المادة النحوية ببراء الأحكام النقدية، وعمقها واتساعها فضلاً عن أنَّ فكر البعلبي انماز بالمخزون العلمي، باعتماده على علماء المدرستين البصرية والكوفية، ولم يتقيد بهما بل ذكر علماء آخرين خارج نطاق المدرستين. مستشهداً بالنصوص القرآنية والنصوص الشعرية في التأصيل للقاعدة النحوية وفي بيان صحة نقده لها، استأنس بمصطلحات أهل النحو الذين أشاروا من خلالها إلى ضعف القاعدة وعدم قوتها أو رفضها ومنها (الشاذ، النادر، الضرورة، القلة) وغيرها، وأول شيء أسس له في ذكر القاعدة هو قول عبد القاهر الجرجاني ومن ثم قام بشرح ما قاله، وقد ذكره دائماً بقوله (قال رحمه الله).

الكلمات المفتاحية: البعلبي، الفاخر، عدم المجازة بكيف، ندرة الحاق جاء وقعد بصرار، لام لعل الأولى.

المقدمة:

اعتمد اللغويون في بناء القواعد سواء أكانت صوتية أو صرفية أو نحوية على أسس معينة، حتى عُدَّت هذه الأسس قواعد وأصول يهتدون بها في تأصيل قواعدهم، ومن تلك الأسس، التي اعتمد عليها علم النحو، هي التي بنى عليها النحويون قواعدهم، والتي سميت أصولاً. ويراد منها في اللغة (أسفل كل شيء، وجمعه أصول، لا يُكسَّر على غير ذلك، وتستعمل بمعنى الحَسَب، ويقال رجلٌ أصيل، ثابت الرأي عاقل) ^(١). وخرج اللفظ ليكون بمعنى (الحقيقة) ^(٢).

وقد تحدث البعلبي عن البناء فقال: ((أن تكون مبنية على الضم، وذلك إذا حذف المضاف إليه وُوي معناه، ويسأل فيه عن ثلاثة أشياء: لِمَ بنيت؟ ولِمَ حُرِكت؟ ولِمَ كانت حركتها ضمة؟ أما بناؤها فتضمَّن كلَّ منها معنى لام الإضافة إذا كان مختصاً مع القطع عن الإضافة كاختصاصه معها، والإضافة مقدّرة باللام وبتقديرها يتضمَّن المضاف معناها و إذا تضمَّن الاسم معنى الحرف بُني. وأما تحريكها مع أنّ الأصل في المبنى أن يبنى على السكون. فتتبيهاً. على أنّ بناءها عارض، وليست حركتها لالتقاء الساكنين؛ لأن منها ما لا ساكن قبل آخره حُرِّك (لأجله) ^(٣). وعلى ذلك ارتأينا ان نقسم هذا البحث على ثلاثة مطالب، فجاء المطلب الأول: الأسماء المبنية، والثاني: الأفعال المبنية، والثالث: الحروف.

عدم المجازاة ب (كيف):

وقع الخلاف في اسم الشرط (كيف) المبنية في مجازاتها بمعنى (من - أين - متى)، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى منع ذلك ^(٤). أما حجة الكوفيين في ذلك فمشابقتها (لكلمات المجازاة في الاستفهام، ألا ترى أنّ (كيف) سؤال عن الحال، كما أنّ - أين - سؤال عن المكان، ومتى سؤال عن الزمان...؛ ولأنَّ معناها كمعنى كلمات المجازاة، ألا ترى أنّ معنى - كيفما تكن أكن، في أي حال تكن أكن، وكما أنّ معنى (أينما تكن أكن)، في أي مكان: تكن أكن، ومعنى (متى ما تكن أكن) في أي وقت تكن أكن، ولهذا قال الخليل بن احمد: مخرجها مخرج الجزاء، ولأنَّ لم يقل إنَّها من حروف الجزاء، فلما شابته (كيف) ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة) ^(٥). أما البصريون فكانت حجتهم بالمنع ثلاثة أوجه (أحدها: أنّها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأنَّ جوابها لا يكون إلا نكرة؛ لأنَّها سؤال عن الحال والحال لا يكون إلا نكرة، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة، والوجه الثاني: إنّما لم يجز المجازاة بها؛ لأنها لا يجوز الاخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في مَنْ و ما وأي و مهما فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة، والوجه الثالث: أنّ الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلا أنّ يضطر إلى استعمال الاسماء، ولا ضرورة وهنا تلجأ إلى المجازاة بها؛ فينبغي أن لا يجازى بها) ^(٦). وقد رفض البعلبي رأي الكوفيين، وأيد رأي البصريين بانها لا تصح أن تكون للمجازاة بقوله: ((والصحيح أنّه لا يجازى بها؛ لأنَّ (كيف)

(١) لسان العرب : ١ / ١٦٣.

(٢) المصدر نفسه : ١٢٢.

(٣) الفاخر : ١ / ١٥٧ - ١٥٨.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٢٩.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٢٩.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٢٩ - ٥٣٠، ينظر شرح الاشموني : ٤ / ١١.

سؤال عن حال ماضية أو حاضرة أو مستقبلية، والشرط مختص بالمستقبل، فبينهما تنافٍ، وشبهها بـ (مَنْ - متى - أين) لا يوجب الجزمَ بها، بدليل شَبَه (هل والهمزة) بما ذُكر، ولم يُجاز بهما ولم يجزم))^(١). والذي يلحظ أنّ البعلي اعتمد حجة البصريين الأولى التي اعتمدها من ثلاثة أوجه وهي أنّ كيف دالة على سؤال عن الحال، وهو بذلك يُسائر جمهور النحويين في إنكار مجازة (كيف) لـ (مَنْ - أين - متى).

إسمية (ما) في (افعل التعجب):

وردت صيغة التعجب القياسي متصدرة بـ(ما)، وقد اختلف النحويون في ماهية (ما)، فذكر أكثر النحويين إلى أنّ (ما) اسم، وهي نكرة تامة بمعنى شيء^(٢). أمّا الفراء فقد ذكر أن (ما) تأتي استفهامية^(٣)، أي إن الجملة تتطلب جواباً، فهي جاءت لإنشاء الاستفهام، وذهب الأخفش إلى أن (ما) في صيغة (ما أفعله) موصولة، أي معرفة ناقصة بمعنى الذي، والجملة بعدها صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: الذي حَسَنَ زيداً شيءٌ عظيم أو موجود، فضلاً عن ذلك فقد اعتمد رأياً آخر، وهو عدُّ (ما) نكرة ناقصة موصوفة بمعنى شيء والجملة بعدها في محل رفع صفة لـ (ما)؛ لأنّ محلها الرفع والخبر محذوف والتقدير: شيء أحسن زيداً شيء عظيم^(٤).

أمّا البعلي فقد فصل في صيغة التعجب في (ما أفعله)، وبين موارد الاختلاف الواقعة في (ما) المتصدرة لفعل التعجب بقوله: ((والذي يُتَوَبُّ عليه في كتب النحو صيغتان: ما أفعله - وأفعل به، فأما (ما) في (ما أفعله) فهي اسم، والدليل على سميتها جواز الإخبار عنها بالجملة التي بعدها، وهم اسم تام غير موصول ولا موصوف؛ لأنّ معنى التعجب على الإبهام، و(ما) المذكورة أشدُّ إبهاماً من غيرها، وإذا كانت موصولة اتضحت بالصلة فيتناقض))^(٥). وتناول البعلي رأي الأخفش بقوله: ((قال أبو الحسن: هي بمعنى الذي والخبر محذوف تقديره: الذي أحسن زيداً شيء))^(٦). وهذا الرأي الذي ذكره البعلي لأبي الحسن الأخفش قد رفضه وعلق عليه برّد حجته من خلال قوله: ((لأنّها لو كانت بمعنى شيء لكانت تامة، وذلك غير جائز؛ لأنها في غاية الإبهام والإبهام يقتضي الايضاح))^(٧). وبعد أن عرض كل الآراء رجح الرأي القائل بإسميتها بقوله: ((والصحيح الاول))^(٨)، أي كون (ما) اسم، ونكرة تامة، وهذا رأي جمهور النحويين، ولم يكتف بأبداء الرأي الخاص به بل قدّم حجج من القرآن على ذلك وهو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(٩)، أي: فنعمة شيئاً هي، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾^(١٠).

(١) الفاخر : ٢ / ٦٦٨ - ٦٦٩.

(٢) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٧٣، الاصول في النحو : ١ / ٩٩، شرح المفصل : ٤ / ٤١٦ - ٤١٧ .

(٣) ينظر: معاني القرآن (الفراء) : ٣ / ٣٧١ .

(٤) ينظر: معاني القرآن (الأخفش) : ١ / ١٦٦، أوضح المسالك : ٣ / ٢٢٦ .

(٥) الفاخر : ١ / ٢٩٤.

(٦) الفاخر : ١ / ٢٩٤.

(٧) الفاخر : ١ / ٢٩٤.

(٨) الفاخر : ١ : ٢٩٤.

(٩) سورة البقرة: الآية / ٢٧١.

(١٠) سورة آل عمران : الآية / ١٥٩.

وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾^(١). وعلق البعلي على النصوص القرآنية بقوله: "(إن - ما) تامة و(رحمة - نقضهم) بدل من (ما)، ولأننا إذا جعلنا ما نكرة نبداً بالمبهم ثم نوضحه، وإذا كانت موصولة كانا بالعكس))"^(٢).

حق المؤكد بنون التوكيد إن يبنى على الفتح:

تؤكد الأفعال المضارعة وفعل الأمر بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، والتوكيد بالثقلية أشد^(٣)، قال سيبويه: ((فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقلية فأنت أشد توكيداً))^(٤). وأكد هذا القول ابن جني بقوله: ((فالثقلية أشد توكيداً من الخفيفة))^(٥)، وهو اتفاق مع سيبويه في هذه الحالة. أما ابن الأنباري فقال: ((وكلتاها لتأكيد الفعل، وإخراجه عن الحال، وإخلاصه للاستقبال، والثقلية أكد في هذا المعنى من الخفيفة))^(٦)، وكذلك ذهب إلى ذلك الزركشي بقوله: ((النون الشديدة، وهي بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات، والخفيفة فهي بمنزلة ذكره مرتين))^(٧). أما شروط توكيد الفعل بالنون (نون التوكيد الثقيلة)، فمنها أن لا يؤكد بها الفعل الدال على الماضي لا يؤكد؛ لأن معناه المضي، وهو حاصل فلا معنى لطلب حصوله، ولا استحالة الطلب فيها^(٨)، وقد ذكر سيبويه ذلك بقوله: ((فالنون لا تدخل على فعل قد وقع))^(٩)، والماضي فعل قد وقع وحدث وحصل فلا تدخله النون، ويذكر المبرد قولاً في ذلك: ((وإتما تدخل النون على مالم يقع كما ذكرت، فلما كانت لا تقع لما لا يكون في الحال كانت من الماضي أبعد))^(١٠).

وقد ورد الفعل الماضي مؤكداً بالنون إلا أن النحويين جعلوه في باب النادر والشاذ^(١١)، كما في قول الشاعر^(١٢):

دامنٌ سَعْدُكَ إِنْ رَجِمْتُ مُتِيماً
لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحاً

وأيضاً ورد في قول النبي (ﷺ) قال: ((فَأَمَّا أَدْرَكَنَّ أَدْرَكَمَ الدَّجَالِ))^(١٣)، أما أحكام توكيد الفعل المضارع بالنون، فيكون على وفق شروط متعددة، وهذا ما ذكره الزمخشري فلا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب دالاً على الإثبات واقعاً في جواب القسم، وألا يفصل بين الفعل ولام القسم بفاصل^(١٤)، فإذا توفرت هذه الشروط فإن التوكيد بالنون يكون واجباً وهذا ما صرح به سيبويه بقوله: ((ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب، الذي دخلته

(١) سورة النساء : الآية / ١٥٥ .

(٢) الفاخر : ٢٩٥ .

(٣) الصرف الوافي (احمد عبد الدايم) : ١٥٤ / ١ .

(٤) الكتاب : ٥٠٩ / ٣ .

(٥) اللمع في العربية : ١٩٨ .

(٦) الانصاف في مسائل الخلاف : ٥٣٨ / ٢ .

(٧) البرهان في علوم القرآن : ٤١٩ / ٢ .

(٨) ينظر : شرح المفصل : ١٨٦ / ٤ ، شرح التصريح : ٣٠٠ / ٢ .

(٩) الكتاب : ١٠٧ / ٣ .

(١٠) المقتضب : ٣٣٤ / ٢ .

(١١) المقتضب : ٣٣٤ / ٢ .

(١٢) الجني الداني ، المرادي : ٢٣ / ١ ، شرح الكافية : ٢٠٤ / ٢ ، مغني اللبيب : ٤٤٤ / ٢ ، البيت لم يعرف قائله .

(١٣) النهاية في الملاحم والفتن : ٥٣ / ١ ، شرح التسهيل : ١٤ / ١ .

(١٤) ينظر : شرح المفصل : ١٨٥ / ٤ .

لام القسم، فذلك لا تغارقه الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم ((،^(١) وقد يكون حكم توكيد المضارع بنون التوكيد قريباً من الواجب أو شبيهاً به إذا وقع المضارع بعد إمّا الشرطية،^(٢) والأصل في اللفظ (إنّ + ما) مفصولة، ولكنها مدغمة، وكتبت على الإدغام، فإذا ضمّت (إنّ) إلى (ما)، لزم الفعل النون الثقيلة والخفيفة^(٣). واطلق عليها سيوييه بهذا الحكم أنها قريبة من الواجب بقوله: ((ومن مواضعها حروف الجزاء إذا أوقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التي في (لتفعلنّ)، لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموها النون آخراً كما ألزموه هذه اللام))،^(٤) وقد يترك التوكيد بها نادراً، يقول سيوييه: ((وإن شئت لم تقحم النون كما أنك إن شئت لم تجيء بها))،^(٥) وسار الفراء وجمهور النحويين على مسار سيوييه بأنّها قريبة من الواجب، حيث قال: ((ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها ب (مّا) من التخبير فأحدثوها النون ليعلم به تفرقة بينهما))^(٦).

ويمكن القول إنّ الفعل المضارع إن فقد شروط الوجوب، فقد امتنع توكيده بالنون، وإن تحققت فيه شروط أخرى كان الاتصال بالنون والتوكيد جائزاً، ومنها الاستفهام، الأمر، العرض، التحضيض، التمييز، الترجي، النهي،^(٧) أمّا حركة البناء في الأفعال التي تتصل بها نون التوكيد فهي مقيدة بالفعل من حيث الصحيح والمعتل و الأفعال الخمسة. أمّا الصحيح عند توكيده بنون التوكيد فإن حركة آخر الفعل المضارع الصحيح هي الفتحة وإنما اختاروا الفتحة؛ لأنها أخف الحركات^(٨)، وذلك قولك للرجل: هل تضريرٌ زيداً. وسواء أكانت هذه الأفعال مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فهي مبنية على الفتح^(٩). ولم تسكن لسببين^(١٠).

١. أنّ النون الخفيفة والثقيلة نونان، الأولى من الثقيلة ساكنة، والخفيفة ساكنة فيجتمع ساكنان.

٢. أنّك إن حركتها لتجعلها مع النون كالشيء الذي يضم إليه غيره فيجعلان شيئاً واحداً.

وقد اختلف النحويون في نوع الحركة، فقالوا إن الفعل المضارع معرب إذا اتصلت به نون التوكيد مباشرة، وجاء الفتح لمنع الالتباس بين المفرد وغيره،^(١١) أمّا جمهور النحويين فذهبوا إلى أنّه فعل مبني على الفتح وليس معرباً، ولكن الجمهور اختلفوا في هذه الحركة، فيرى المبرد وابن السراج والفارسي أنّ الفتحة حركة بناء للتركيب،^(١٢) ويرى سيوييه والسيرافي والزجاج أنّها عارضة للساكنين، حيث يقول صاحب الكافية: ((وقال الزجاج والسيرافي، بل الحركة للساكنين معرباً كان الفعل أو مبنياً؛ لأنه يلحق النون بعد الفعل عن شبه الأسماء فعاد إلى أصله من البناء،

(١) الكتاب : ٥٠٩ / ٣.

(٢) ينظر : أوضح المسالك : ٨٦ / ٤ ، حاشية الصبان : ٢١٦ / ٣.

(٣) معاني القرآن (الزجاج) : ٣٣٤ / ٢.

(٤) الكتاب : ٥١٤ / ٣ - ٥١٥.

(٥) الكتاب : ٥١٥ / ٣.

(٦) معاني القرآن (الفراء) : ٤١٤ / ١.

(٧) ينظر: الكتاب : ٥١٣ / ٣ ، شرح المفصل : ١٨٥ / ٤.

(٨) ينظر: المقتضب : ١٩ / ٣.

(٩) ينظر: الكتاب : ٥١٨ - ٥١٩ ، شرح المفصل : ٣٧ / ٩.

(١٠) ينظر : المقتضب : ١٩ / ٣ .

(١١) شرح المفصل : ٣٧ / ٩.

(١٢) ينظر : الكافية : ٤٠٥ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٦٦٢ / ٤.

والأصل في البناء السكون، فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة من الكسر))،^(١) وكان ابن يعيش مع هذا الرأي حيث يحكم عليه بالصحيح،^(٢) أما الفعل المعتل الآخر، فإذا كان في آخره ألف ثم أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة وأردت توكيده بالنون فإنك تحذف آخر الفعل وثبت الواو مضمومة والياء مكسورة فنقول: يا قوم أخصون - يا هند أخصين،^(٣) أما الفعل الذي آخره ألفاً وأسند إلى غير الواو والياء فإنك لا تحذف آخره، بل تقلبه ياء مفتوحة مع المفرد المذكر والمثنى^(٤)، وأما الواو والياء فقال سيويه: ((أعلم أن الياء هي لام الواو التي هي بمنزلتها، إذا حُذفت في الجزم ثم الحقت الخفيفة أو الثقيلة، أخرجتها كما تخرجها إذا جئت بالألف للأثنين؛ لأن الحرف يبنى عليها كما يبنى على تلك الألف، وما قبلها مفتوح كما يفتح ما قبل الألف وذلك قولك: ارمين زيداً واخصين واغزون))^(٥). وعندما تناول البعلي حالات اتصال نوني التوكيد بالفعل المضارع وفصل فيها، قدّم رأيه في حالة الحركة الأعرابية للبناء بقوله: ((وحق المؤكد بها أن يبنى على الفتح صحيحاً كان (كاضرباً) أو معتلاً (كاخصياً) - اغزواً - ارميناً))، فان كان صحيحاً مسنداً إلى ألف الضمير أو واوه أو يائه حُرِّك بمجانس الضمير نحو: (اضرباً - اضرباً - ارضياً - ارضياً) مع حذف الواو والياء، وإن كان معتلاً، فإن كان آخره ألفاً قلبت ياءً مع غير الواو والياء نحو: (اُضرباً - ارضياً - ارضياً) وكذا مع الألف نحو: (هل تغزواً وترميان)، وحذفتا مع الواو والياء وحُرِّك ما قبله بمجانستهما نحو: (هل تغزواً - ترمواً - وتغزواً يا هند وترميان))^(٦).

ندرة إلحاق جاء وقعد ب (صار):

تعد (صار) من أخوات كان، أي تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر، فهل يمكن أن تأتي (جاء) و (قعد) بمعنى صار وتعمل عملها؟ يقول ابن مالك: ((ندر الإلحاق ب (صار) في - ما جاءت حاجتك، وقعدت كأنها حربة، والأصح ألا يلحق بها مطلقاً، وإلا يجعل من هذا الباب غدا وراح))^(٧)، وذهب في سبك المنظوم إلى أن ((إلحاق عاد، غدا، وراح بهذه الأفعال اختلاف، والحقت بعاد جاء، وقعد في قولهم - ما جاءت حاجتك، وارهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة))^(٨). وبين أبو حيان أن معنى جاء وقعد ثابت ولا تتجاوز بجاء وقعد الموضع الذي استعملتها العرب، وقد وضح ابن الحاجب ذلك فقوله: ((لا يُقال: قعد كاتباً، بمعنى صار بل يقال: قعد كأنه سلطاناً، لكونه مثل: قعدت كأنها حربة))^(٩).

أما البعلي فقد تناول الأفعال الناقصة وعندما وصل إلى (جاء و قعد) والحاقها بالفعل الناقص (صار) فصل في المسألة وقال: ((وَنَدَرَ إلحاق جاء وقعد - ب (صار) في قولهم: ((ما جاءت حاجتك؟ وفي قولهم: أزهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة))^(١٠). وقد نقل في الكلام السابق آراء جمهور النحويين وأمثلة في المسألة ولعله أقر بالندرة

(١) الكافية: ٤٠٥ / ٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٧ / ٩.

(٣) ينظر: المقتصد: ١١٣٨/٢، شرح الاشموني: ٢٢٣ / ٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤١٥ / ٣.

(٥) الكتاب: ٥٢٨ / ٣ - ٥٢٩.

(٦) الفاخر: ٦٩٠ / ٢.

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٥٣ - ٥٤.

(٨) سبك المنظوم: ٩٨.

(٩) شرح الكافية، الرضي: ٢٩٢ / ٢.

(١٠) الفاخر: ٢٣٣ / ١.

في هذا الألقاق، وكعادة البعلي لم يكتف بعرض رأيه ورأي الجمهور، بل، عرض الآراء الأخرى، فنقل رأي الفزاء، يراه مطرّداً في (قعد) واستشهد بقول الشاعر^(١):

لا يُقنَعُ الجاريةَ الحَضابُ ولا الوشاحان ولا الجلبابُ

مِن غيرِ أنْ تلتقي الأركابُ ويقعد الأيْرُ لَهُ لعاب

ثم نقل أن قوما ألحقوا (غدا و راح) بأفعال هذا الباب مستشهدين بقول رسول الله (ﷺ): (لو أنكم توكلتم على الله حقَّ توكله، لرزقكم برزق الطير، تغدو خمصاً وتروح بطاناً))^(٢).

لام (لعلّ) الأولى:

لعلّ حرف من أخوات (إنّ) ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومذهب أكثر النحويين أنه حرف بسيط، وأنّ لامه الأولى أصلية، وقيل: هو حرف مركب، ولامه الأولى لام الابتداء، وقيل بل هي زائدة لمجرد التوكيد بدليل قولهم (علّ) في (لعلّ) وهذا مذهب المبرد وجماعة من البصريين^(٣). ويرى سيويه أنّ ((لعلّ حكاية لأنّ اللام ها هنا زائدة بمنزلتها في (لافعلّ) ألا ترى أنك تقول: علّك))^(٤)، ويقول المبرد، ((وأصله: علّ واللام زائدة، فإذا قلت: لعلّ زيداً يأتيها بخير، ولعلّ عمراً يزورنا، فإنّما مجاز هذا الكلام من القائل أنه لا يأمن أن يكون هذا كذا))^(٥)، وبذلك فإنّ لعلّ من أخوات (إنّ) وهي حرف بسيط غير مركب، وهو مذهب أكثر النحويين، ولا حاجة لافتراض لام الابتداء أو لام زائدة كما ذكر سيويه^(٦) والمبرد^(٧) وعلّ لغة في لعلّ كغيرها من اللغات الواردة، مثل: لعن و عن ولأنّ ٠٠٠ الخ^(٨).

ويأتي لعلّ حرف جرّ في لغة عُقيل، يقولون: لعلّ زيد قائمٌ، وروى الجرّ بها أبو زيد والفزاء والأخفش وغيرهم من الأئمة وانكر بعضهم هذه اللغة^(٩).

وزهد المرادي^(١٠) إلى أنّ مذهب أكثر النحويين أنّ لعلّ حرف بسيط غير مركب، وأنّ لامه الأولى أصلية^(١١). أمّا البعلي فقد تناول (لعلّ) بقوله: ((وأما لعلّ فحرف ترج والترجي طلب ما يُطمح في وقوعه، وقد يستعمل للتعليل... وقد يستعمل للاشفاق))^(١٢).

(١) معاني القرآن ، الفزاء : ٦٧ / ٢ ، الفاخر : ٢٣٣ ، البيت لم يعرف قائله .

(٢) ينظر : الفاخر : ٢٣ ، سنن الترمذي : ١ / ٣٠ .

(٣) ينظر : الجنى الداني : ٥٧٩ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٣٣٢ .

(٥) المقتضب : ٣ / ٧٣ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٣٢ .

(٧) ينظر : المقتضب : ٣ / ٧٣ .

(٨) ينظر : الجنى الداني : ٥٨٣ .

(٩) ينظر : الجنى الداني : ٥٨٣ .

(١٠) ينظر : الجنى الداني : ٥٧٩ .

(١١) ينظر : حاشية الصبّان على شرح الاشموني : ١ / ٢٨٠ .

(١٢) الفاخر : ٢ / ٤١١ .

أما لغاتها فقد بينها بانها: ((إحدى عشر لغة: لَعَلَّ وَلَعَنَّ وَلَعْنٌ وَلَأَنَّ وَلَعَلَّتْ وَعَلَّ وَعَنَّ وَعَنَّ وَأَنَّ وَرَعَنَّ وَرَعَنَّ))^(١). ثم وضع البعلبي موقفه من اللام الأولى في (لَعَلَّ) بقوله: ((واللام الأولى من لَعَلَّ أصلٌ في أقوى القولين ؛ لأنَّ الزيادة تُصَرِّفُ والحرف بعيد منه ؛ ولأنَّ الحرف وضع للاختصار ، والزيادة عليه تنافي ذلك، ومجيئها بغير لام لغةً فيها أو حذف حرف أصلي والحذف من جنس الاختصار))^(٢). فالبعلبي في هذا النص عدَّ اللام أصلية في أقوى الآراء، واستبعد ان تكون زائدة، لان الحرف موضوع للاختصار اما مجيئها بدون اللام فهي لغة وقد رجحه في قوله: ((فهذا أولى من الزيادة والله أعلم))^(٣).

الأصل في (لن):

وقع الاختلاف في أصل حرف النصب (لن) هل هي مجزئة أم كليّة من دون تركيب، فذهب الخليل إن (لن) أصلها: (لا أن) ثم حذفت الف (لا) وهمزة (إن) فصارت (لن)، وقد نسب هذا القول إلى الكسائي،^(٤) وبعد أن نسب المبرد هذا الرأي إلى سيبويه قال: (وليس القول عندي ما قال)^(٥). وذهب الفراء إلى أنّ (لن) أصلها (لا) ثم قلبت الألف نوناً فصارت (لن) وقد ذكر النحويون صحة هذين الرأيين،^(٦) و (لن) تفيد نفي المستقبل ولا تفيد تأكيد النفي ولا تأييده،^(٧) خلافاً للزمخشري^(٨).

أما البعلبي فقد تناول جميع الآراء فقَدَّم رأي سيبويه القائل بعدم التركيب بقوله: ((وأما (لن) فهي عند سيبويه حرف برأيه غير مُغَيَّرٍ ولا مُرَكَّبٍ من غيره))^(٩). ثم عرض رأي الفراء بقوله: ((وقال الفراء: نونها مبدلة من الألف، وزعم أن (لم - لن - لا) أصلها واحد، وإنَّ النون والميم مبدلتان من الألف في (لا) ؛ لأنَّ الجميع حروف النفي))^(١٠).

ثم تناول رأي الخليل بروايتين، الأولى توافق رأي سيبويه، والأخرى مخالفة بقوله: ((وعن الخليل روايتان: إحداهما كمذهب سيبويه، والأخرى أنّ أصلها (لا أن) فخففت لكثرة الاستعمال، كما قالوا: (أَيْشٍ) في: أي شيء، و (وَ يَلْمَهُ) في: ويل أمّه، والذي حمله على ذلك إنّه رأى (أن) أمّ الباب، ووجد في (لن) شيئاً من حروفها، فحكم عليها بأنّها مركبة من (لا وأن)، ثم حذفت الهمزة فبقي (لأن) فسقطت الألف لالتقاء الساكنين))^(١١). وعادة البعلبي عرض جميع الآراء، ثم يرجح ما يراه مناسباً مع الأدلة قال: ((والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه ؛ لأنَّ الأصل عدم التركيب، وإنّما يُصار إليه بدليل ظاهر، ولا دليل هنا على ذلك، بل الدليل ينفيه، وبإثباته أنّ (لن) يجوز تقديم معمولها عليها كقولك: (زيداً لن أضرب)، و (لا أن أضرب) لا يجوز تقديم ما في حيّزه عليه ؛ لأنَّ (أن)

(١) الفاخر : ٤١٢ / ٢ .

(٢) الفاخر : ٤١٢ / ٢ .

(٣) الفاخر : ٤١٢ / ٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٥ / ٣ ، أوضح المسالك : ١٦٢ / ٣ .

(٥) المقتضب : ٨٦ / ٢ .

(٦) ينظر : كشف المشكل في النحو : ١ / ٥٤٣ - ٥٤٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٨ .

(٧) الكتاب : ٢٢ / ٤ ، مغني اللبيب : ١ / ٢٨٤ .

(٨) ينظر : الكشاف : ٣ / ١٧٤ ، الجنى الداني : ٢٨٤ .

(٩) الفاخر : ٥٤٨ / ٢ .

(١٠) الفاخر : ٥٤٨ / ٢ .

(١١) الفاخر : ٥٤٨ / ٢ .

موصولة ولا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول))^(١). ثم بين سبب رفضه رأي الفراء بقوله: ((وما ذكره الفراء دعوى لا دليل عليها، وما لا دليل عليه لا يُلْتَمَت إليه))^(٢). وبين الحجة النحوية التي أستخدمت اليها الخليل باعتماده على السماع بقوله: ((والجواب عن دليل الخليل بأنَّ حاصلة القياس على (أَيْشٍ و وَيْلَمَه) وكلاهما جاء مسموعاً على خلاف الأصل، فلا يقاس عليه، ثم تبطل دعواه ايضاً بما ذكر من جواز تقديم معمول (لن)، وامتناع تقديم معمول (لا أن)، فان قيل: التركيب غير حكيم كما غير معناها، فالجواب أن هذه الدعوى لا أصل لها، إذ الأصل بقاء الشيء على ما كان عليه والله أعلم))^(٣). والحقيقة إن ما ذهب إليه البعلبي يرد رأي الخليل من باب مخالفته للقياس، وقد أقرَّ بأنه مسموع لا صحة له، لأنَّ البعلبي من الذين يعتمدون على المسموع كما في نصوص القرآن الكريم وكلام العرب، بل يعده حجة، فما الذي دعاه لجعل المسموع خارج عن القياس.

النتائج:

١. أوضح البحث أنَّ للبعلبي منهجية ثابتة، إذ نلاحظ أنَّه إذا بدأ في أي مسألة من المسائل فإنه يبدأ بذكر رأي صاحب الكتاب الذي تولى شرحه، فهو يقول في بداية كل مسألة قال (الجرجاني) ليعرض مسألته، ثم التعرض لنقدها وتحليلها وتعضيدها بالأدلة التي قال بها العلماء .
٢. كان للبعلبي موقفاً في الخوض في مسائل الخلاف النحوي الذي تأسس له في كتب متعددة، ومنها الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري، لذلك نجده يسير على وفق خطى العلماء السابقين في ذكر الردود النحوية أو الخلافات وبيان أصحابها وما قدموه من أدلة عليها، وهذا هو اغناء للرأي النحوي والسعة في بيان مفهومه .
٣. كان يجزم في بعض المسائل على الحكم بها على وفق عبارة الإجماع، والذي يريد منه إجماع النحويين، ولم نجده يخالف هذا الإجماع بل أخذه أخذ المسلمات، وسار خلف الرأي الذي تبناه .
٤. عند استحسان رأي ما يذهب إلى عبارات تدل عليه بقوله (هذا حسن، هذا ما قالت العرب، هذا ما سار عليه النحويون) وغيرها من الألفاظ .
٥. ذكر رأي المدرسة البصرية في أكثر المسائل بل إذا رفض البصريون رأياً أو ردوا رأي من يخالفهم فإنه يقول وهذا لا يقول به البصريون أو لا يراه سيبويه أو يرون ضعفه أو شاذه أو نادره أو أنه خارج للضرورة الشعرية .

(١) الفاخر : ٢ / ٥٤٨ .

(٢) الفاخر : ٢ / ٥٤٨ .

(٣) الفاخر : ٢ / ٥٤٨ .

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

١. ارتشاف الضرب ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ) تحقيق: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ١٩٩٨م.
٢. الأصول في النحو، أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري (ت: ٧٦٢ هـ)، دار الكتب العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٥. البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث، ط١، ١٩٥٧م.
٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٦٧م.
٧. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٩. سبك المنظوم وفك المختوم: أبو عبد ابن مالك، تحقيق: عدنان محمد سلمان، فاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط١، ٢٠٠٤م.
١٠. سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٧٥م.
١١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت-٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٢. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
١٣. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، مكة، ط١، ١٩٩٨م.
١٤. شرح المفصل: ابن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٥. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٩٩٠م.
١٦. الصرف الوافي احمد عبد الدايم: دار الملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

١٧. الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: محمد بن أبي الفتح البجلي (ت: ٧٠٩هـ)، تحقيق: ممدوح محمد خسارة، دار الكتب العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
١٨. الكافية في علم النحو: ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
١٩. الكتاب: عمرو بن عثمان الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
٢٠. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التويل: أبو القاسم جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
٢١. كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان حيدرة اليميني (ت: ٥٩٩هـ)، مطبعة الارشاد، بغداد، ط١، ١٩٩٨م.
٢٢. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٢٣. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت-٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١، ١٩٧٢م.
٢٤. معاني القرآن للأخفش: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت-٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراءة، مكتبة الخانجي، القاهرة ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٢٥. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ادار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، ١٩٨٥م.
٢٦. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٢٧. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله. دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٢٨. المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ط١، ١٩٨٥م.
٢٩. المقتضب: أبو العباس المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٣٠. النهاية في الملاحم والفتن: أبو الفداء، إسماعيل بن عمر البصري الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

Sources and References:

1. Resorption of beatings Responsibility of beatings from Lisan Al-Arab, Abu Hayyan Al-Andalusi (T.: 745 AH) Investigation: Rajab Othman Muhammad Reviewed by: Ramadan Abdel-Tawab, Al-Khanji Library, Cairo, 1st 1998 AD.
2. Origins in Grammar, Abu Bakr Al-Nahawi, known as Ibn Al-Siraj (T.: 316 AH), investigation: Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, 1, 1998 AD.
3. Fairness in issues of disagreement between grammarians, Abdul Rahman bin Muhammad bin Obaid Allah Al-Ansari, Abu Al-Barakat (T.: 577 AH), Al-Mataba al-Asriyya, Beirut, 1, 2003 AD.
4. Explain the paths, by Ibn Hisham Al-Ansari (T.: 762 AH), Dar al-Kutub al-Arabiya, Beirut, i 1, 1998 AD.
5. Explain the paths, by Ibn Hisham Al-Ansari (T.: 762 AH), Dar al-Kutub al-Arabiya, Beirut, i 1, 1998 AD.
6. The Proof in the Sciences of the Qur'an, Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad Al-Zarkashi (d. 794 AH) Investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Heritage Revival House, 1957 AD.
7. Facilitating the Benefits and Completing the Purposes, Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Tai (T.: 672 AH), investigation: Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, I 1, 1967 AD.
8. The Proximate Genie in the Letters of Meanings, Abu Muhammad Badr al-Din al-Muradi (T.: 749 AH), investigation: Dr. Fakhr al-Din Qabawah, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, I 1, 1992 AD.
9. Al-Sabban's footnote on the Ashmouni explanation of the Millennium of Ibn Malik, Muhammad bin Ali Al-Sabban Al-Shafi'i (T.: 1206 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1, 1997 AD.
10. Casting the Manzoom and Unpacking the Sealed, Abu Abd Ibn Malik, investigation: Adnan Muhammad Salman, Fakher Jabr Matar, Research House for Islamic Studies and Heritage Revival, 1, 2004 AD.
11. Sunan Al-Tirmidhi, Muhammad bin Issa bin Surah bin Musa Al-Tirmidhi (T.: 279 AH) investigation: Ahmed Muhammad Shaker, Muhammad Fouad Abdul-Baqi, and Ibrahim Atwa Awad, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press, Egypt, 2nd edition, 1975 AD.
12. Explanation of Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik, Ali Bin Muhammad Bin Issa, Abu Al-Hassan, Nour Al-Din Al-Ashmouni Al-Shafi'i (d.-900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut - Lebanon, 1, 1419 AH - 1998 AD.
13. Explanation of the Declaration on the Clarification, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr Al-Azhari (d. 905 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1, 2000 AD.
14. Explanation of the Healing Sufficient, Ibn Malik, Abu Abdullah, Jamal Al-Din (d. 672 AH), investigation: Abdel Moneim Ahmed Haridi, Umm Al-Qura University, Scientific Research Center, Mecca, I 1, 1998 AD.
15. Explanation of the Healing Sufficient, Ibn Malik, Abu Abdullah, Jamal Al-Din (d. 672 AH), investigation: Abdel Moneim Ahmed Haridi, Umm Al-Qura University, Scientific Research Center, Mecca, I 1, 1998 AD.
16. Explanation of the Mufassal, Ibn Ya'ish Ibn Abi Saraya Muhammad Ibn Ali, (T.: 643 AH), investigation: Emil Badi' Yaqoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1, 2001 AD.
17. Explanation of Facilitating Benefits, Muhammad bin Abdullah Ibn Malik (T. 672 AH), investigation: Abd al-Rahman al-Sayed, Muhammad Badawi al-Mukhton, Dar Hajar, 1, 1990 AD.

18. Adequate Exchange, Ahmed Abdel-Dayem, Dar Al-Million, Beirut, I 1, 1988 AD.
19. Al-Fakher in the explanation of Jamal Abdul Qaher, Muhammad bin Abi Al-Fath Al-Baali (T.: 709 AH), investigation: Mamdouh Muhammad Khasra, Dar Al-Kutub Al-Arabiya, Beirut, 1, 19986 AD.
20. Al-Kafiah in Grammar, Ibn Al-Hajeb, investigation: Dr. Saleh Abdel-Azeem Al-Shaer, Library of Arts, Cairo, 1, 2010 AD.
21. The book, Amr bin Othman, nicknamed Sibawayh (T.: 180 AH), investigation: Abdel Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1988 AD.
22. The Scout for Mysterious Truths of Download, Abu al-Qasim Jarallah al-Zamakhshari, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 3rd edition, 1407 AH.
23. Uncovering the Problem in Grammar, Ali bin Suleiman Haidara Al-Yamani (T.: 599 AH), Al-Irshad Press, Baghdad, 1, 19985 AD.
24. Lisan al-Arab, Jamal al-Din Ibn Manzur (T.: 711 AH), Dar Sader, Beirut, 3rd edition, 1414 AH
25. Al-Luma' in Arabic, Abu Al-Fath Othman bin Jani Al-Mawsili (d. 392 AH), investigation: Fayez Fares, Cultural Book House, Kuwait, 1, 1972 AD.
26. Meanings of the Qur'an by Al-Akhfash Abu Al-Hasan Al-Majashi'i with loyalty, Al-Balkhi then Al-Basri, known as Al-Akhfash Al-Awsat (d. 215 AH), investigation: Dr. Hoda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library, Cairo, 1, 1411 AH - 1990 AD.
27. Meanings of the Qur'an, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad Al-Farra (T.: 207 AH), investigation: Ahmed Youssef Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, Abdel-Fattah Ismail Al-Shalabi, Egyptian Administration for Composition and Translation, Egypt, 1st edition, 1985 AD.
28. Meanings and Syntax of the Qur'an, Ibrahim bin Al-Sirri bin Sahl, Abu Ishaq Al-Zajaj (T.: 311 AH) Investigation: Abdul-Jalil Abdo Shalabi, World of Books, Beirut, I 1, 1988 AD
29. Mughni Al-Labib on the authority of Al-Arabiya books, Abdullah bin Yusuf Jamal Al-Din, Ibn Hisham (T.: 761 AH), investigation: Dr. Mazen Al-Mubarak, Muhammad Ali Hamdallah - Dar Al-Fikr, Damascus, 6th edition, 1985 AD.
30. Al-Muqtassi in Explaining the Clarification, Abdul Qaher Al-Jarjani (T.: 471 AH), investigative: Kazem Bahr Al-Murjan, Dar Al-Rashid, Baghdad, I 1, 1985 AD.
31. Al-Muqtab, Abu Al-Abbas Al-Mubarrad (T.: 285 AH), investigative: Muhammad Abdul-Khaleq Azimah, Alam Al-Kutub, Beirut, 1, 1998 AD.
32. The End in Epics and Tribulations, Abu Al-Fida, Ismail bin Omar Al-Basri Al-Dimashqi (died 774 AH), investigation: Muhammad Ahmed Abdel-Aziz, Dar Al-Jeel, Beirut, 1, 1988 AD..